

من الوزير الأول

إلى

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة والولاة

الموضوع : إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2004.

تكتسى سنة 2004 أهمية خاصة إذ تمثل السنة الأخيرة في تجسيم البرنامج المستقبلي لرئيس الجمهورية والسنة المحورية في إنجاز المخطط العاشر للتنمية .

وانطلاقا مما تحقّق للبلاد من مكاسب في مختلف الميادين واعتبارا للتحديات المستقبلية فمن الضروري أن تعكس ميزانية الدولة للسنة القادمة ثقافة التحكم في النفقات خاصة في مستوى العنوان الأول ودقة الأهداف في مختلف مجالات تدخل الدولة في إطار الإرساء التدريجي لنظام التصرف حسب الأهداف التي تمّ إقراره.

لذلك يتعيّن اعتماد التوجهات والتدابير التالية لإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2004.

I. التوجهات والتدابير العامة

انطلاقا من أنّ الميزانية هي الإطار الذي يتمّ من خلاله تجسيم سياسة الدولة وتحقيق الأهداف المرسومة لمختلف القطاعات فإنّ الوزارات مدعوة إلى :

- إرفاق مقترحاتها بمذكرة عامة حول مشروع الميزانية تبرز بصفة جلية:
 - الأهداف الكمية المرسومة لسنة 2004 من خلال الاعتمادات المطلوبة انطلاقا من الوضع الحالي وتقديرات وتوجهات المخطط

العاشر مع الإشارة إلى أنه بالنسبة لقطاعي التربية والتعليم العالي يمكن تحيين تقديرات 2004 في مرحلة ثانية في إطار مناقشات تكميلية تأخذ بعين الاعتبار النتائج النهائية لمختلف الامتحانات الوطنية.

- الأهداف النوعية المنتظرة من خلال الإصلاحات التي تم إقرارها أو المبرمجة وانعكاسها على التقديرات الكمية.
- تقديم مذكرات خاصة بكل نشاط من أنشطة الوزارة تبرر التقديرات الكمية والنوعية الخصوصية.
- تقديم المقترحات طبقاً لمختلف الجداول والبطاقات التي تم توفيرها لمختلف الوزارات في إطار إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 1998 (منشوري عدد 4 بتاريخ 17 فيفري 1997).

II - التوجهات الخاصة بنفقات التصرف

يتعين في هذا الإطار :

- العمل على ضبط الحاجيات بكل دقة قصد الحد من عمليات تحويل الاعتمادات من بند إلى آخر خلال السنة وتفتح تراخيص الانتدابات.
- الاعتماد على تنفيذ ميزانية سنة 2002 عند ضبط التقديرات المتعلقة بسنة 2004 وذلك سواء بالنسبة للوزارات أو المؤسسات مع أخذ الموارد الذاتية المسجلة من قبل هذه الأخيرة بعين الاعتبار.
- التقيد بالتوجهات والإجراءات الواردة بالمناشير السابقة حول إعداد ميزانية الدولة وخاصة منها المتعلقة بحسن استغلال الموارد البشرية المتوفرة من خلال تقييم توزيع الأعوان بين الجهات والهيكل والتركيز على وظيفة التصرف في الموارد البشرية باعتبارها عنصراً أساسياً في مجال التصرف الإداري يمكن من تحسين أداء الإدارة.
- العمل على مزيد تحسين مردودية الموارد البشرية المتوفرة قصد حصر الانتدابات في الحالات الضرورية أي لفائدة الهياكل والجهات الأكثر حاجة لأعوان جدد.

- إيلاء الأولوية عند تشخيص الانتدابات الضرورية إلى حاملي الشهادات العليا قصد تحسين التأطير في الإدارة.
- مواصلة البحث عن سبل تشريك القطاع الخاص في إطار المناولة بالنسبة لبعض الخدمات كالصيانة والتنظيف والحراسة.
- ضبط نفقات الأجور لسنة 2004 على أساس المرتبات التي تم صرفها خلال شهر جانفي 2003 مع تعديلها باعتبار التطور المنتظر لعدد الأعوان وبرنامج الزيادات في الأجور.
- دعوة المؤسسات العمومية الإدارية وغير الإدارية إلى تقديم جدول يبين عدد الأعوان العاملين بها وتوزيعهم حسب رتبهم وعند الاقتضاء حسب الجهة التي يعملون بها.
- إيلاء عناية خاصة لنفقات تسيير المصالح وذلك من خلال مزيد الحرص على التحكم في هذه النفقات في إطار خطة ترمي في نفس الوقت إلى تشخيص مواطن الاقتصاد في هذه النفقات واقتراح تعديل مقبول للاعتمادات إن اقتضى الأمر والالتزام بالتعليمات والتدابير الواردة في هذا المجال وخاصة منها :
 - منشوري عدد 16 بتاريخ 5 مارس 1992 حول تخصيص اعتماد لشراء الصحف اليومية والدوريات.
 - منشوري عدد 40 بتاريخ 11 أوت 1992 حول الضغط على نفقات التصرف
 - منشوري عدد 2 بتاريخ 6 جانفي 1996 حول الضغط على مصاريف الهاتف الإداري ومنشوري عدد 20 بتاريخ 1 جويلية 2002 حول ترشيد نفقات استهلاك الهاتف.
 - منشور وزير المالية عدد 404 بتاريخ 20 أفريل 1999 والمتعلق بتصفية متخلّلات الدولة.
 - منشوري عدد 29 بتاريخ 8 جوان 2001 حول ترشيد استهلاك الطاقة والنهوض بالطاقات المتجددة في الإدارة وفي المؤسسات والمنشآت العمومية.

▪ برنامج التحكم في استهلاك الماء في إطار الخطة التي تم إقرارها بين بعض الوزارات والمؤسسات والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه.

III - التوجهات الخاصة بنفقات التنمية

يتم إعداد الاقتراحات المتعلقة بنفقات التنمية لسنة 2004 في إطار المشاريع والبرامج التي وقع إقرارها ضمن المخطط العاشر وبالاتماد على نسق الإنجازات المسجلة خلال سنة 2002 والمنتظرة لسنة 2003.

كما يتعين ضبط هذه الاقتراحات على ضوء التوجهات والمبادئ التي وردت ضمن المناشير الخاصة بإعداد ميزانية الدولة للسنوات السابقة والمتعلقة أساسا بـ :

- إيلاء المشاريع والبرامج التي هي بصدد الإنجاز وخاصة منها الممولة في إطار التعاون الدولي الأولوية في رصد الاعتمادات قصد احترام آجال تنفيذها وضمان الاستعمال الأمثل للتمويلات المتوفرة.
- إحكام اختيار المشاريع والبرامج الجديدة على أساس الأولويات التي وقع إقرارها بالمخطط العاشر وباعتبار تقدم إعداد هذه المشاريع من حيث الدراسات وتوفر الأراضي وهيكلية التمويل بما يؤمن الشروع في الإنجاز خلال سنة 2004.
- أخذ مقترحات الولايات بعين الاعتبار وفقا لما تضمنته منشوري عدد 98 المؤرخ في 29 ديسمبر 1993 وذلك بعد ترتيبها حسب الأولويات من قبل المجالس الجهوية.
- تقديم كامل التكلفة وهيكلية التمويل بالنسبة للمشاريع والبرامج المقترحة في مستوى قسم التمويل العمومي وتحديد الحاجيات من اعتمادات التعهد والدفع السنوية على أساس تقدم الإنجاز المنتظر وذلك على غرار مشاريع وبرنامج قسم الاستثمارات المباشرة.

- توزيع اعتمادات التعهد والدفع المقترحة لسنة 2004 بين الولايات بغض النظر عن صبغتها الوطنية والجهوية بالنسبة لمشاريع وبرامج قسمي الاستثمارات المباشرة والتمويل العمومي وذلك قصد إبراز مجهودات الدولة للنهوض بمختلف الجهات.
- ضبط الحاجيات من اعتمادات انتعهد والدفع بكل دقة سواء بالنسبة للمشاريع المتواصلة أو الجديدة المقترحة لسنة 2004 والمتأتية سواء من الموارد العامة للميزانية أو من موارد القروض الخارجية الموظفة قصد تفادي إعادة ترسيم الاعتمادات وتحويلها من سنة إلى أخرى.
- أفراد المشاريع والبرامج الممكن إنجازها مباشرة من قبل المؤسسات العمومية الإدارية أو غير الإدارية المؤهلة لذلك وذلك تدعيماً لللامحورية والمسؤولية هذه المؤسسات.
- أفراد الاعتمادات المتأتية من الهيئات في مستوى كل مشروع أو برنامج.
- الحرص على حسن إعداد بطاقات المشاريع والبرامج سواء كانت متواصلة أو جديدة وذلك بإبراز كل المعطيات الأساسية من نسق إنجاز لكل عناصر المشروع أو البرنامج وأهم العراقيل التي حالت دون تقدم إنجاز البعض منها بصفة عادية وخاصة الممولة بقروض خارجية مع تقديم المقترحات الكفيلة بتذليل هذه العراقيل.
- مواصلة عملية التحويل إلى العنوان الأول بالنسبة لأجور بقية العملة القاريين الممولة حالياً في إطار اعتمادات العنوان الثاني مع إبراز النفقات الخاصة بها على حدة.

وبالإضافة إلى ذلك يتعين بالنسبة لسنة 2004 :

- اقتراح الشروع في دراسة المشاريع والبرامج الجديدة المدرجة بالمخطط العاشر أو إتمامها وذلك بالنسبة لمختلف جوانبها الفنية والمالية والمؤسسية قصد تعبئة التمويل الخارجي في إطار التعاون الدولي.

- تقديم مشاريع وبرامج جديدة للقيام بأشغال كبرى لصيانة وتعهّد المباني والتجهيزات العمومية بما يمكن من التخفيض في النفقات العادية وضمان السلامة.

IV- صناديق الخزينة (الحسابات الخاصة في الخزينة وأموال الشركة)

اعتباراً لأهمية هذه الصناديق التي تعتبر متممة لنفقات التصرف والتنمية فإن الهياكل المعنية مدعوة لاتباع نفس التمشي الوارد بالنسبة للمقترحات الخاصة بنفقات التصرف ونفقات التنمية لميزانية الدولة وتقديم المبررات والتفاصيل بالنسبة لكل صندوق سواء فيما يتعلق بالموارد أو النفقات.

V- الميزانية الأفقية للبحث العلمي

في إطار تجسيم القرار الرئاسي القاضي ببلوغ النفقات المخصصة لقطاع البحث العلمي نسبة 1 % من الناتج المحلي الإجمالي في غضون سنة 2004 فإنه يتعين على الوزارات إبراز الاعتمادات المقترحة للغرض وذلك في مستوى نفقات التصرف والتنمية ونفقات صناديق الخزينة وميزانيات المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وغير الإدارية.

أمّا بالنسبة للمنشآت العمومية فإن وزارات الإشراف مدعوة إلى تحديد النفقات التي ستوظفها هذه المؤسسات لقطاع البحث العلمي خلال سنتي 2003 و2004 وتقديم كشوفات مفصلة في شأنها توجه إلى كل من وزارة المالية (مصالح الميزانية) ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا (المصالح المكلفة بالبحث العلمي).

VI- رزنامة إعداد مشروع ميزانية 2004

حدّدت مراحل إعداد ميزانية الدولة لسنة 2004 كما يلي :

- الثلاثي الأول من سنة 2003 : إعداد مشاريع للميزانيات من قبل الوزارات المعنية بالتنسيق مع المصالح الجهوية.

- نهاية أفريل 2003 : آخر أجل لتوجيه مشاريع الميزانية إلى وزارة المالية.
- من 15 ماي إلى موفى جوان 2003 : مناقشة مشاريع الميزانيات بين الوزارات المعنية ومصالح الميزانية بوزارة المالية.
- موفى جوان 2003 : آخر أجل لتقديم الأحكام المقترح إدراجها بقانون المالية.
- جويلية 2003 : حوصلة نتائج المناقشات من قبل مصالح وزارة المالية وضبط التقديرات النهائية للموارد.
- سبتمبر 2003 : عرض مشروع الميزانية على مجلس الوزراء.
- أكتوبر 2003 : عرض قانون المالية بأكمله على مجلس الوزراء.

فالرجاء من السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة والولاة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق مقتضيات هذا المنشور بكامل الدقة والعناية.

والسلام

الوزير الأول
محمد الفين
الإفشاء: محمد الخنوشي